

الوضعية الاقتصادية الاقتصادية خلال الفصل الرابع من سنة 2018

أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ 2,9% خلال الفصل الرابع من سنة 2018 عوض 4,4% خلال نفس الفترة من سنة 2017. وتشكل الاستهلاك النهائي للأسر قاطرة لهذا النمو الاقتصادي وذلك في سياق اتسم بالتحكم في التضخم وارتفاع في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.

تباطؤ الأنشطة القطاعية باستثناء الخدمات
سجل القطاع الأولي تباطؤا ملموسا في وتيرة نموه منتقلا من 10,9% في الفصل الرابع من سنة 2017 إلى 2% خلال نفس الفترة من سنة 2018. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 3,5% عوض 13,6% سنة من قبل، وإلى انخفاض القيمة المضافة للصيد البحري بنسبة 15,7% عوض 16,9%.

ومن جهتها، عرفت وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الثانوي بالحجم، تباطؤا في وتيرة نموها الذي انتقل من 4,6% خلال الفصل الرابع من سنة 2017 إلى 3,2% نفس الفصل من سنة 2018، وذلك نتيجة تباطؤ نمو أنشطة:
• الصناعات الاستخراجية إلى 0,3% عوض 19,9%؛
• البناء والأشغال العمومية إلى 0,4% عوض 1,9%؛
وإلى تحسن نمو أنشطة:
• الماء والكهرباء بنسبة 7% عوض 6,8%؛
• الصناعات التحويلية بنسبة 3,9% عوض 3,2%؛
كما ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الثالث بنسبة 3,1% عوض 2,9% خلال نفس الفصل من سنة 2017، متميزة بتحسن أنشطة:
• التجارة بنسبة 4,5% عوض 2,2%؛
• الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 3,9% عوض 2,1%؛
• البريد والمواصلات بنسبة 2,7% عوض 0,5%؛
• خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 0,8% عوض 0,6%.

وهذا، على الرغم من تباطؤ نمو أنشطة:
• الفنادق والمطاعم إلى 5,9% عوض 11,9%؛
• الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات إلى 3% عوض 3,7%؛
• النقل إلى 1,7% عوض 5,5%؛
في المجموع، عرفت القيمة المضافة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة 2,9% عوض 3,2% المسجلة خلال الفصل الرابع من سنة 2017.

وفي هذه الظروف، وأخذا بالاعتبار نمو الضرائب على المنتجات صافية من الإعانات بنسبة 2,9% عوض 2,8%، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم خلال الفصل الرابع من سنة 2018 بنسبة 2,9% عوض 4,4% سنة من قبل.
وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا بلغ 4,8% خلال الفصل الرابع من سنة 2018، ونتيجة لذلك سجل المستوى العام للأسعار ارتفاعا بلغ 1,9% عوض 2% سنة من قبل.

الطلب الداخلي: ارتفاع الاستهلاك النهائي وانخفاض الاستثمار
سجل الطلب الداخلي معدل نمو بلغ 2% خلال الفصل الرابع من سنة 2018 عوض 3,8% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، مساهما بذلك في النمو الاقتصادي بـ 2,2 نقطة عوض 4,2 نقطة السنة الماضية.

ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 3,9% بدل 1,9% مساهمة في النمو بـ 2,2 نقطة مقابل 1,1 نقطة. كما عرفت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا في نموها بلغ 1,9% عوض 1,2% في الفصل الرابع من السنة الماضية مع مساهمة في النمو بـ 0,3 نقطة مقابل 0,2 نقطة.
وبدوره، سجل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون) انخفاضا بلغ 1% في الفصل الرابع من سنة 2018 مقابل 8,3% سنة من قبل، بمساهمة سلبية في النمو بلغت 0,3 نقطة بدل مساهمة إيجابية قدرها 2,9 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية
رغم تباطؤ المبادلات الخارجية للسلم والخدمات، فقد سجلت مساهمة إيجابية في النمو بلغت 0,7 نقطة مقابل 0,2 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية. فصادرات السلع والخدمات ارتفعت بنسبة 4,5% خلال الفصل الرابع من سنة 2018 عوض 14,3% مساهمة بذلك في النمو بنسبة 1,7 نقطة بدل 5,1 نقطة. وبدورها، عرفت الواردات نموا بنسبة 2,1% عوض 10,5% بمساهمة سلبية (-1) نقطة بدل (-4,9) نقطة سنة من قبل.

ارتفاع في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد
مع انخفاض صافي الدخول المتأتي من بقية العالم بنسبة 48,6% بعد ارتفاع بنسبة 48,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2017، ارتفع إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 1,5% في الفصل الرابع من سنة 2018 عوض 8,2% السنة الماضية.

في هذه الظروف، ومع ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني والأسعار الجارية بنسبة 4,2% مقابل 3,4% المسجل السنة الماضية، فقد بلغ الأذخار الوطني 29% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 32%. وسجل إجمالي الاستثمار نسبة 35,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 35,3% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، وهكذا، تزايدت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني منتقلة إلى 6,1% من الناتج الداخلي الإجمالي بعدما كانت 3,3% في الفصل الرابع من سنة 2017.

القيمة المضافة حسب فروع النشاط الاقتصادي (مصححة من التغيرات الموسمية) بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007 (بمليون درهم)

الفصل الرابع 2017	الفصل الرابع 2018	التغيرات بين سنوية بـ %
29 714	30 746	3,5
181 417	186 641	2,9
1 898	1 601	-15,7
3 823	3 833	0,3
33 786	35 118	3,9
5 294	5 665	7,0
11 851	11 902	0,4
20 370	21 295	4,5
5 148	5 452	5,9
9 123	9 278	1,7
12 259	12 594	2,7
12 035	12 504	3,9
28 588	29 446	3,0
19 791	20 405	3,1
17 728	17 870	0,8
35 516	36 329	2,3
244 991	252 031	2,9
214 582	220 592	2,8
274 602	287 659	4,8

الاستعمالات الرئيسية للناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (مصححة من التغيرات الموسمية) بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007 (بمليون درهم)

الفصل الرابع 2017	الفصل الرابع 2018	التغيرات بين سنوية بـ %
139 667	145 114	3,9
40 317	41 083	1,9
1 306	1 331	1,9
93 511	92 588	-1,0
91 090	95 174	4,5
123 240	125 842	2,1

الدخل الوطني الإجمالي المتاح (بالأسعار الجارية) (بمليون درهم) (مصحح من التغيرات الموسمية)

الفصل الرابع 2017	الفصل الرابع 2018	التغيرات بين سنوية بـ %
292 305	296 751	1,5
87 756	83 551	-4,8
96 786	100 997	4,4

الإيداع القانوني: 2003/0016

المنذوبية السامية للتخطيط



إيلو 3-31، قطاع 16، حي الرياض الرباط - المغرب - ص.ب: 178 - 10 001

الهاتف: 04 5 37 57 69 04 (+212) - الفاكس: 02 5 37 57 69 02 (+212)

www.hcp.ma

أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BMCE BANK OF AFRICA

البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا



محتوى

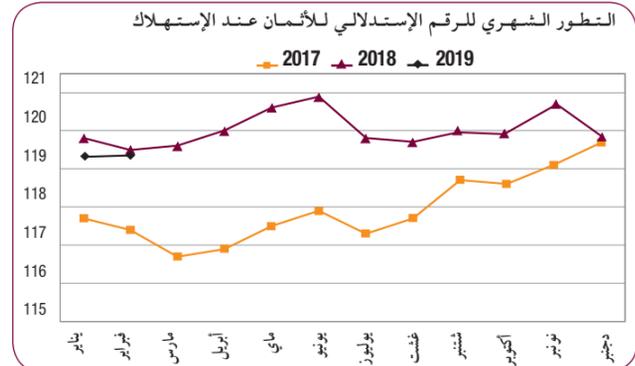
1. الأثمان
2. مؤشرات إقتصادية ومالية
3. نتائج بحث الظرفية لدى الأسر خلال الفصل الأول من سنة 2019
4. الوضعية الاقتصادية خلال الفصل الرابع من سنة 2018

الأثمان

الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2006)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك، خلال شهر فبراير 2019، استقرارا بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الاستقرار عن تراجع الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بـ 0,2% وتزايد الرقم الاستدلالي للمواد غير الغذائية بـ 0,2%. بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك استقرارا خلال شهر فبراير 2019.



أقسام المواد	يناير 2019	فبراير 2019	التغير %	يناير 2018	فبراير 2018	التغير %
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	126,4	126,2	-0,2	128,6	126,3	-1,8
المشروبات الكحولية والتبغ	125,1	124,9	-0,2	128,3	125,0	-2,6
المواد غير الغذائية	114,0	114,2	0,2	113,3	114,1	0,7
الملابس والأحذية	117,6	117,4	-0,2	116,5	117,5	0,9
السكن والماء والكهرباء والغاز ومجروفات أخرى	116,9	117,0	0,1	115,7	117,0	1,1
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	112,1	112,1	0,0	110,1	112,1	1,8
الصحة	106,6	106,6	0,0	105,5	106,6	1,0
النقل	109,0	109,9	0,8	111,6	109,5	-1,9
المواصلات	59,6	59,6	0,0	59,4	59,6	0,3
الترفيه والثقافة	99,7	100,0	0,3	99,1	99,9	0,8
التعليم	153,5	153,5	0,0	148,4	153,5	3,4
مطاعم وفنادق	133,0	133,0	0,0	130,9	133,0	1,6
مواد وخدمات أخرى	123,0	123,0	0,0	122,2	123,0	0,7
الرقم الإستهلاكي العام	119,5	119,5	0,0	119,8	119,5	-0,3

المصدر: المنذوبية السامية للتخطيط.

معالمة إحصائية



المنذوبية السامية للتخطيط

نشرة شهرية

تطور الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

المدن	يناير 2019	فبراير 2019	التغير %	يناير 2018	فبراير 2018	التغير %
أكادير	117,4	116,9	-0,4	117,4	117,2	-0,2
الدار البيضاء	122,6	122,8	0,2	122,2	122,7	0,4
فاس	121,0	120,9	-0,1	120,3	121,0	0,6
القنيطرة	118,0	118,2	0,2	118,1	118,1	0,0
مراكش	118,6	118,6	0,0	119,7	118,6	-0,9
وجدة	117,2	117,3	0,1	118,6	117,3	-1,1
الرباط	116,7	116,9	0,2	117,2	116,8	-0,3
تطوان	119,2	119,5	0,3	119,5	119,4	-0,1
مكناس	121,1	121,2	0,1	121,8	121,2	-0,5
طنجة	120,6	120,7	0,1	121,8	120,7	-0,9
العيون	121,6	121,7	0,1	121,6	121,7	0,1
الداخلة	121,9	121,2	-0,6	121,9	121,6	-0,2
كلميم	119,0	118,4	-0,5	119,4	118,7	-0,6
سطات	117,2	117,1	-0,1	117,8	117,2	-0,5
أسفي	114,9	115,1	0,2	115,9	115,0	-0,8
بني ملال	117,3	117,0	-0,3	118,2	117,2	-0,8
الحسيمة	118,5	118,9	0,3	120,0	118,7	-1,1
المجموع	119,5	119,5	0,0	119,8	119,5	-0,3

المصدر: المنذوبية السامية للتخطيط.

على مستوى المدن، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك خلال شهر فبراير 2019 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019، أهم الانخفاضات في الشهر السابق أهم الانخفاضات في الداخلة بـ 0,6% وفي كلميم بـ 0,5% وفي أكادير بـ 0,4% وفي بني ملال بـ 0,3% وفي سطات وفاس بـ 0,1%، بينما سجلت ارتفاعات في كل من تطوان والحسيمة بـ 0,3% وفي الدار البيضاء والرباط وأسفي بـ 0,2%. وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك، خلال الشهرين الأولين من سنة 2019 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2018، أهم الانخفاضات في وجدة والحسيمة بـ 1,1% وفي مراكش بـ 0,9% وفي أسفي وبني ملال بـ 0,8% وفي كلميم بـ 0,6%؛ وأقل الانخفاضات في أكادير والداخلة بـ 0,2% وفي مكناس بـ 0,1%. بينما سجلت ارتفاعات في كل من فاس بـ 0,6% والدار البيضاء بـ 0,4% والعيون بـ 0,1%.

تطور التغيرات السنوية 2019-2017

التغير (%)	السنة	فبراير/يناير ⁽¹⁾	الشهرين الأولين ⁽²⁾
2017	2017	1,6	1,9
2018	2018	1,8	1,9
2019	2019	0,0	-0,3

المصدر: المنذوبية السامية للتخطيط.

(1) تغير الرقم الإستهلاكي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.

(2) تغير متوسط الرقم الإستهلاكي للشهرين الأولين مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

مؤشرات إقتصادية ومالية

القطاعات المنتجة

الموسم الفلاحي	2017/2016	2018/2017	التغير %
الفلاحة			
انتاج القطاني الرئيسية (بألف قنطار)			
الفول	934	1 487	59,2
الجلبانة	254	355	39,8
العدس	282	317	12,4
الحمص	435	363	-16,6

المصدر: وزارة الفلاحة، الصيد البحري، التنمية القروية والمياه والغابات.

الوضعية من يناير إلى فبراير	2019	2018	التغير %
الطاقة			
الطاقة الصافية المطلوبة (جيجاواط ساعة)	5 966	5 756	3,7
المعادن			
الإنتاج التجاري للفوسفات (10 ³ طن)	5 534	5 121	8,1
البناء			
إستهلاك الإسمنت (بألف طن)	2 290	2 185	4,8

المصدر: م.و.ك.م، المكتب الشريف للفوسفات، الجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

المبادلات الخارجية

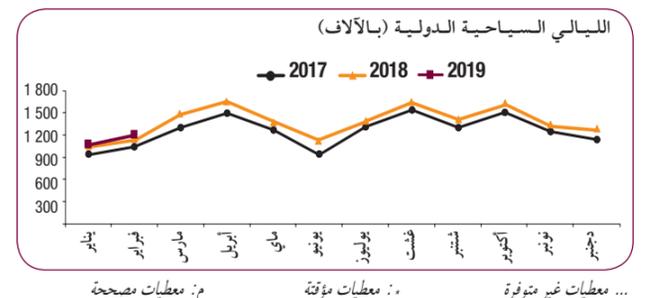
الوضعية من يناير إلى فبراير	2019	2018	التغير %
التجارة الخارجية (فاب)			
الصادرات	66 275	66 349	0,1
السلع	38 345	39 731	3,6
الخدمات	27 930	26 618	-4,7
الواردات	85 032	81 591	-4,0
السلع	68 962	67 224	-2,5
الخدمات	16 070	14 367	-10,6
الرصيد التجاري	-18 757	-15 242	18,7
نسبة التغطية %	77,9	81,3	
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج	10 625	9 945	-6,4

المصدر: مكتب الصرف.

السياحة

الوضعية من يناير إلى فبراير	2019	2018	التغير %
الليالي السياحية بالمؤسسات المصنفة (بالآلاف)	3 218	3 271	1,6
منها: الليالي السياحية الدولية (بالآلاف)	2 277	2 370	4,1

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي.

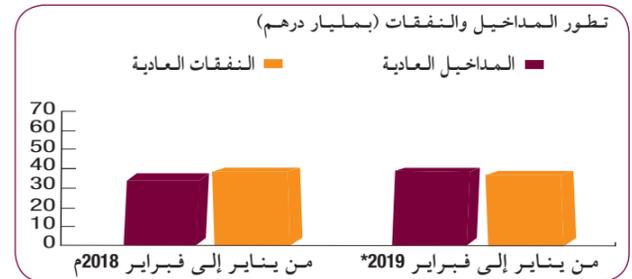


م: معطيات مصححة ... معطيات غير متوفرة .: معطيات مؤقتة

المالية العمومية

الوضعية من يناير إلى فبراير	2018	*2019	التغير %
المداخيل العادية (بمليون درهم)	36 976	39 822	7,7
التفقات العادية	39 991	39 073	-2,3
الدين العمومي	4 733	4 646	-1,9
الإستثمار	13 024	16 474	26,5
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة	4 693	5 571	
العجز/الفائض الإجمالي	-11 346	-10 154	

المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية.

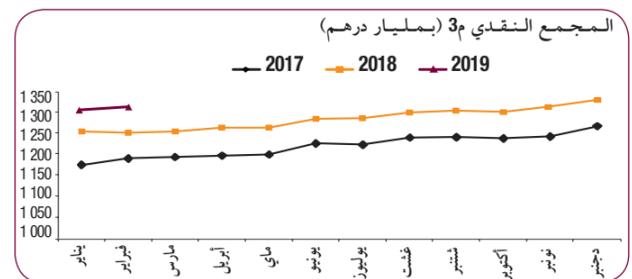


النقد

الوضعية من يناير إلى فبراير	2018	*2019	التغير %
مجموع النقد 3م (بمليون درهم)	1 252 850	1 309 425	4,5
مجموعات التوظيفات السائلة	657 330	717 116	9,1
مقابلات المجمع 3م (1)	1 252 850	1 309 425	4,5
ديون للاقتصاد	978 061	1 024 123	4,7
الديون الصافية على الإدارة المركزية	174 672	199 451	14,2
الإحتياطيات الدولية الصافية	233 485	227 084	-2,7
موارد ذات طابع غير نقدي	202 077	216 545	7,2
مقابلات أخرى للمجمع 3م	68 710	75 311	9,6

(1) مجموع المقابلات = الإحتياطيات الدولية الصافية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + ديون للاقتصاد - موارد ذات طابع غير نقدي + مقابلات أخرى للمجمع 3م

المصدر: بنك المغرب.



سوق العملة

الوضعية في شهر فبراير	2018	*2019	التغير %
البورصة	3 243,41	5 446,58	67,9
حجم المعاملات (بمليون درهم)	665 598	574 953,73	-13,6
رسملة البورصة (بمليون درهم)	13 142,71	11 136,57	-15,3
مؤشر مازي	10 710,60	9 037,18	-15,6
مؤشر ماديس			
الهيئة المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة			
العدد	454	454	0,0
الأصول الصافية (بمليون درهم)	456 192	452 081	-0,9

المصدر: بورصة الدار البيضاء، الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

نتائج بحث الظرفية لدى الأسر

الفصل الأول من سنة 2019

يتضح من نتائج البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر، المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، أن مؤشر ثقة الأسر تابع منحاه التنازلي الذي بدأه منذ الفصل الأول من سنة 2018.

وهكذا، انتقل مؤشر ثقة الأسر إلى 79,1 نقطة عوض 79,8 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق و 87,3 نقطة المسجلة خلال الفصل الأول من السنة الماضية.

1. تطور مكونات مؤشر الثقة

تهم هذه المكونات آراء الأسر حول تطور مستوى المعيشة والبطالة ووضعيتهم المالية وكذا فرص اقتناء السلع المستدامة.

• تصورات سلبية لتطور مستوى المعيشة

خلال الفصل الأول من سنة 2019، بلغ معدل الأسر التي صرحت بتدهور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا السابقة 43,2%، فيما اعتبرت 28,6% منها أنه ظل مستقرا و 28,2% أنه تحسن. وهكذا، استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 15,0 نقاط مسجلا بذلك تدهورا سواء بالمقارنة مع الفصل السابق أو مع نفس الفصل من السنة الماضية حيث سجل ناقص 13,3 نقاط و ناقص 6,2 نقاط على التوالي.

أما بخصوص تطور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا المقبلة، فتوقع 26,5% من الأسر تدهوره و 37,0% استقراره في حين ترجح تحسنه. وهكذا بلغ رصيد هذا المؤشر 10 نقاط عوض 9 نقاط خلال الفصل السابق و 16,6 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

• توقع لبطالة في ارتفاع

خلال الفصل الأول من سنة 2019، توقعت 82,5% من الأسر مقابل 7,0% ارتفاعا في مستوى البطالة خلال 12 شهرا المقبلة. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 75,6 نقطة، مسجلا بذلك تراجعا سواء بالمقارنة مع الفصل السابق أو مع نفس الفصل من السنة الماضية حيث سجل ناقص 70,0 نقطة و ناقص 54,5 نقطة على التوالي.

• بالنسبة للأسر، الظرفية دائما غير ملائمة لاقتناء السلع المستديمة اعتبرت 58,8% من الأسر، خلال الفصل الأول من سنة 2019، أن الظروف غير ملائمة للقيام بشراء سلع مستديمة في حين ارتأت 22,5% عكس ذلك. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستواه السلبي مسجلا ناقص 36,3 نقطة مقابل ناقص 36,8 نقطة خلال الفصل السابق و ناقص 27,2 نقطة خلال نفس الفصل من سنة 2018.

• الوضعية المالية للأسر: شعور بتدهورها

صرحت 63,6% من الأسر، خلال الفصل الأول من سنة 2019، أن مداخيلها تغطي مصاريفها، فيما 32,6% من الأسر استنزفت من مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض. ولا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من ادخار جزء من مداخيلها 3,8%. وهكذا

استقر رصيد آراء الأسر حول وضعيتهم المالية الحالية في مستوى سلبي بلغ ناقص 28,9 نقطة مقابل ناقص 28,4 نقطة خلال الفصل السابق و ناقص 25,2 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

وعن تطور الوضعية المالية للأسر خلال 12 شهرا الماضية، صرحت 32,8% من الأسر بتحسنها مقابل 11,6% بتدهورها. وبذلك بقي هذا التصور سلبيًا حيث بلغ ناقص 21,2 نقطة مقابل ناقص 20,7 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق و ناقص 18,1 نقطة المسجلة خلال نفس الفصل من سنة 2018.

أما بخصوص تصور الأسر لتطور وضعيتها المالية خلال 12 شهرا المقبلة، فتوقع 33,0% منها تحسنها مقابل 12,4% التي تنتظر تدهورها. وبذلك استقر رصيد هذا المؤشر في 20,7 نقطة مقابل 19,1 نقطة خلال الفصل السابق و 25,9 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

1. تطور مؤشرات فصلية أخرى لآراء الأسر حول الظرفية إضافة إلى المؤشرات السابقة، يوفر هذا البحث معطيات فصلية عن تصورات الأسر بخصوص جوانب أخرى لظروف معيشتها، منها القدرة على الإدخار وتطور أئمة المواد الغذائية.

• قدرة الأسر على الإدخار: آراء متشائمة

خلال الفصل الأول من 2019، صرحت 18,5% مقابل 81,5% من الأسر بقدرتها على الإدخار خلال 12 شهرا المقبلة، وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في نفس مستواه المسجل خلال الفصل السابق (ناقص 63,0 نقطة) فيما انخفض مقارنة مع نفس الفصل من السنة الماضية (ناقص 54,5 نقطة).

• توقع بارتفاع أئمة المواد الغذائية

خلال الفصل الأول من 2019، صرحت 88,3% من الأسر بأن أسعار المواد الغذائية قد عرفت ارتفاعا خلال 12 شهرا الأخيرة، في حين رأت 0,2% فقط عكس ذلك. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 88,1 نقطة عوض ناقص 90,3 نقطة خلال الفصل السابق و ناقص 86,7 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

أما بخصوص تطور أسعار المواد الغذائية خلال 12 شهرا المقبلة، فتوقع 87,6% من الأسر استمرارها في الارتفاع في حين لا يتجاوز معدل الأسر التي تنتظر انخفاضها 0,1%. وهكذا استقر رصيد هذه الآراء في مستوى سلبي بلغ ناقص 87,5 نقطة، عوض ناقص 86,6 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق و ناقص 82,9 نقطة المسجلة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

تطور مؤشر الثقة للأسر المغربية ومكوناته

2019		2018			2017			2016			
فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4
79,1	79,8	82,5	87,3	87,3	85,9	85,5	85,8	78,2	73,5	73,8	75,7
-75,6	-70,0	-65,2	-61,7	-54,5	-58,5	-59,9	-54,3	-64,9	-66,8	-70,6	-69,0
-15,0	-13,3	-9,5	-5,4	-6,2	-3,8	-3,1	-8,1	-12,0	-17,5	-17,4	-15,2
10,0	9,0	11,9	15,0	16,6	11,5	10,5	11,1	5,7	-2,4	-7,1	-7,6
-36,3	-36,7	-30,2	-25,8	-27,2	-25,6	-31,5	-28,2	-40,0	-43,0	-40,5	-34,8
-28,9	-28,4	-29,7	-24,1	-25,2	-24,4	-22,6	-25,3	-27,8	-28,7	-25,8	-23,0
-21,2	-20,7	-18,2	-15,2	-18,1	-16,7	-14,5	-16,6	-26,8	-33,3	-27,0	-22,8
20,7	19,1	18,2	28,1	25,9	19,2	19,6	22,1	13,4	6,5	5,0	2,3
أرصدة آراء أخرى											
-87,5	-86,6	-82,1	-84,0	-82,9	-79,6	-74,0	-74,5	-77,7	-77,3	-77,9	-77,3
-88,1	-90,3	-88,1	-88,2	-86,7	-88,5	-82,8	-86,4	-86,8	-87,3	-87,7	-87,9
-63,0	-63,0	-64,6	-57,9	-54,5	-58,6	-55,7	-59,1	-64,1	-68,7	-67,9	-66,6

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.